United Nations Nations Unies

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يُصدر تقريرا جديدا

يسلّط الضوء على مأساة الفلسطينيين الذين يضطرون إلى الرحيل عن منازلهم في المنطقة

الاثنين، آب/أغسطس 2011، أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً جديداً بعنوان التهجير وانعدام الأمن في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. يركز التقرير على تهجير المدنيين الفلسطينيين في المنطقة (ج) التي تمثل ما يزيد عن 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأمن والتخطيط والبناء.

وقال القائم بأعمال منسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، السيّد راميش راجاينجهام: "وجد التقرير الجديد الذي يعتمد على 13 زيارة ميدانية لمجتمعات المنطقة (ج) أنّ العائلات الفلسطينية في معظم هذه المجتمعات تُجبر على الرحيل نظراً لسياسات وممارسات السلطات الإسرائيلية بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل والوصول، والنشاطات الاستيطانية، والقيود المفروضة على بناء الفلسطينيين، إضافة إلى عدم فرض القانون بصورة كافية على المستوطنين الذين يرتكبون أعمال العنف. وتزيد هذه الأمور من ضعف هذه المجتمعات".

يبين تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الجديد أنّ هذه المجتمعات تواجه عدداً كبيراً من التحديات. فسكانها غير قادرين على البناء أو تطوير مجتمعاتهم بسبب سياسات التخطيط المقيّدة والمتحيّزة، في الوقت الذي تتوسع المستوطنات المجاورة. وتواجه العائلات الفلسطينية صعوبات في الوصول إلى المياه، وأراضي الرعي والزراعة، بل وحتى الخدمات الأساسية بسبب القيود المفروضة على التنقل وانعدام البنى التحتيّة. ويعتبر العنف والإزعاج على يد المستوطنين الإسرائيليين روتيناً دائماً في حياتهم. وقد أفادت المجتمعات بصورة ثابتة أنّ المستوطنات الإسرائيلية تعتبر عاملاً مركزياً في الصعوبات التي يواجهونها.

يضيف السيد راجاينجهام إنّه "بصرف النظر عن الدافع وراء السياسات المختلفة التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج)، إلا أنّ أثرها يتسبب في جعل التطور أمراً مستحيلاً للعديد من المجتمعات الفلسطينية، إذا تعيش هذه المجتمعات حالة من انعدام الأمن الدائم وتدهورت حياتهم اليومية لدرجة أنّ بعض السكان يُجبرون على المغادرة من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، وإطعام عائلاتهم أو تعليم أطفالهم. إنّ مثل هذا النمط من التهجير، إلى جانب النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية المتواصلة، يقوّض قدرة المجتمعات الفلسطينية على الاحتفاظ بوجودها في المنطقة (ج) ويبرز مخاوف حول تحولات وتغيرات في التركيبة العرقية التي تتشكل منها المنطقة (ج).

يُقدّر أنّ 150,000 فلسطيني يعيشون في المنطقة (ج)، التي تحتوي على أكبر مساحة من احتياطي الأراضي المتوفرة للتطوير الفلسطيني بالإضافة إلى الكمّ الأكبر من الأراضي الزراعية والرعوية الفلسطينية. كما أنّها المنطقة الفلسطينية الوحيدة التي تتمتع

بتواصل جغرافي في الضفة الغربية. وفي الوقت ذاته، يعيش 300,000 مستوطن إسرائيلي فيما يقرب من 135 مستوطنة إسرائيلية و100 بؤرة استيطانية في المنطقة (ج)، حيث يشهد النمو السكاني في أوساط المستوطنين زيادة كبيرة مقارنة بباقي إسرائيل.

يعتمد تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الجديد على سلسلة من الزيارات الميدانية إلى مجموعات متنوعة جغرافيا من سكان المنطقة (ج)، تمثّل قرى مستقرة، ومجتمعات بدو وغيرها من المجتمعات الرعوية، بالإضافة إلى اللاجئين وغير اللاجئين.

يدعو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الحكومة الإسرائيلية إلى وقف تهجير وطرد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتضمن ذلك الوقف الفوري لعمليات هدم المباني التي يمتلكها الفلسطينيون، إلى أنّ يتمتع الفلسطينيون بقسط عادل وغير متحيّز من عمليات التخطيط وتقسيم الأراضي.

نهاية

النسخة الانجليزية من التقرير على الرابط

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_report_august_2011_english.pdf

ملاحظات

وافقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كجزء من الاتفاق المرحلي المبرم عام 1995 بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، على تقسيم الضفة الغربية بصورة مؤقتة (باستثناء القدس الشرقية) إلى ثلاث مناطق مختلفة تُعرف "بمناطق (أ) و (ب) و (ج)". واحتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على مجالات الأمن والتخطيط وتقسيم الأراضي بالإضافة إلى مجالات أخرى متصلة "بالمناطق". وكان من المخطط أن يظل هذا التقسيم ساري المفعول إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي خلال خمسة أعوام. لم يطرأ أي تغيرات إضافية على هذا التقسيم منذ بدء المفاوضات في عام 2000.